

البلاد تحتاج إلى مشروع متكامل للضريبة على دخل الأفراد والشركات

■ رأى التقرير انه كان من الضرورة فرض ضريبة على ارباح الاستثمار غير المباشر في البورصة، التي اعفيت من الضريبة في القانون الجديد الذي اقره مجلس الأمة اضيراً، واعتبر التعديل خطوة في الاتجاه الصحيح.

ولفت التقرير الى ان القانون القديم للضريبة في مادته الثالثة والذي اقر عام 1955 كان يضع سقفاً نسبته 55 في المئة ضريبة على ارباح الشركات، وكان الأساس في القانون قد قدم من شركتي النفط Gulf و BP قبل أكثر من خمسين سنة، وهما شركتان اميركية وبريطانية منحتا حق امتياز النفط في الكويت، وغرضهما كان منع الازدواج الضريبي المفروض عليهما في بلديهما، وفي عام 1974 تم الغاء اتفاق الامتياز، ومعه انتفى الغرض الأساس من وجود القانون، ولكن الأمر احتاج الى أكثر من 30 سنة لتعديله، وهو دليل على تخلف التفاعل مع الحدث لدى القطاع العام وسلطات اتخاذ القرار.

وفي القانون الجديد خفض السقف من 55 في المئة الى 15 في

المنة، وهو مستوى في حدود ما هو مطبق في الدول المماثلة، ونعتقد انه في حدود القبول، وكان قانون الاستثمار الاجنبي غير المباشر رقم (20) والمباشر رقم (8) قد أقر في عامي 2000 و 2001 على التوالي، ولكن لم يكن من الممكن الافادة منهما من دون تعديل قانون الضريبة، وينص التعديل على إعفاء ارباح التداول في سوق الكويت للأوراق المالية من الضريبة، ورغم أن هذا الاعفاء سار في معظم دول العالم، إلا أن خصوصية الاقتصاد الكويتي، وعدم حاجته مطلقاً الى الأموال الساخنة والتي تدخل وتخرج تماماً في الأوقات غير المناسبة، ترجع ضرورة الاستثناء أو فرض ضريبة على ارباح الاستثمار غير المباشر في البورصة، وبشكل عام، يعتبر تعديل قانون ضريبة الدخل خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن جاءت متأخرة من دون مبرر.

والواقع أن البلد يحتاج الى مشروع كامل وبديل لضريبة الدخل على الأفراد والشركات، حتى لو كانت البداية رمزية على الأفراد، والغرض، هو أن قانون الضريبة سيعني تنظيمها شاملاً ودقيقاً لكل

العاملات المالية في الاقتصاد بما يحسن بشكل جوهري من قاعدة المعلومات الأساسية، وهي قاعدة رديئة حالياً، وفي الأنظمة الديمقراطية، يعمل قانون ضريبة الدخل الشامل على رفع مستوى الوعي بحرمة الأموال والأموال العامة لأنها ممولة جزئياً من دافعي ضرائب، كما أنه يرفع كثيراً من مستوى الوعي السياسي.

وعلينا ألا نتوقع الكثير نتيجة اقرار القانون، لأنه خطوة على طريق طويل وحتى يعطي ثماره لا بد وان يكتمل بصياغة روية لاتجاهات الاستثمار المرغوبة في الاقتصاد، ولا بد من تحسين مستوى الادارة العامة وخفض العقبات البيروقراطية الكثيرة والكبيرة، والواقع ان الحاجة الى الاستثمار الاجنبي في الكويت ليست حاجة الى رأس المال المتوفر حالياً لدى القطاعين العام والخاص، ولكنها حاجة الى أساليب ادارية وتقنيات، وحاجة الى خلق فرص حقيقية للاستثمار، وتأتي الحاجة الى رأس المال بعدهما.